

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

16 ربيع ثانی 1437 - 26 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

في لقائه بوفد وزارة الخارجية البريطانية رئيس جمعية حقوق الإنسان: إثارة إعلامية هدفها الإساءة لسمعة المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437هـ - 26 يناير 2016م
<http://www.alriyadh.com/1122739>

الرياض- راشد السكران
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني أن هناك إثارة لبعض الحالات الفردية تُستغل من قبل البعض وتعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة.
وبين أن هناك جهوداً بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان، ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.
جاء ذلك خلال لقائه أمس بوزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس الود في مقر الجمعية بالرياض، بحضور سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس، وجولي سكوت مديرة إدارة الخليج بالخارجية البريطانية، وجرانت كالدركر السكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني، وناقولا وودجت مستشارة السفير البريطاني لدى المملكة.
وشدد رئيس الجمعية على ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها.
كما تطرق الحديث خلال اللقاء إلى التطور في مجال مرفق العدالة في المملكة وتدريب القضاة وتقنين أحكام الفقه الإسلامي والجهود المبذولة في هذا المجال والتي تحتاج مزيداً من الوقت.
من جهته أشاد وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس الود بالتقدم الملحوظ في أحوال حقوق الإنسان في المملكة الملاحظ من دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية.
وقد ذكر الوزير البريطاني أنه أبدى وجهة نظره أمام برلمان بلاده حيال أوضاع حقوق الإنسان في المملكة والتقدم الملحوظ في هذا المجال والذي قد يخفى على البعض.
من جانبه، أكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.
فيما أكد د. القحطاني على أهمية تبادل وجهات النظر بما يساهم في تفهم أفضل للقضايا الحقوقية المختلفة التي يتم طرحها. وكان قد قدم رئيس الجمعية في بداية اللقاء شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.
وفي موضوع ذي صلة، استقبل رئيس الجمعية د. مفلح القحطاني لويسا مانريكه مستشارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأوروبي، وتطرق الحديث إلى بعض القضايا الحقوقية.



أكدت أهمية إصدار العديد من الأنظمة والقوانين بالمملكة الخارجية البريطانية تثنى دور السعودية في حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 16 ربيع ثانی 1437هـ - 26 يناير 2016م

<https://sabq.org>

أكد وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس الود أهمية التقدم الملحوظ في أحوال حقوق الإنسان في المملكة ومنها دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية. جاء ذلك أثناء زيارته على رأس وفد ضم سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس ومديرة إدارة الخليج بالخارجية البريطانية جولي سكوت السكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني جرانت كالدور، ومستشارة السفير البريطاني لدى المملكة ناقلولا وودجت لمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وتطرق توبياس الود للحديث عن بعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الدول الأوروبية منها كما تطرق لمواقف بعض البرلمانيين البريطانيين والأوروبيين من أوضاع حقوق الإنسان في المملكة مؤخراً مؤكداً أنه أبدى وجهة نظره أمام برلمان بلاده حيال أوضاع حقوق الإنسان في المملكة والتقدم الملحوظ في هذا المجال والذي قد يخفى على البعض.

من جانبه أكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

وكان رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود قد استقبلوا الوفد البريطاني حيث قدم الدكتور مفلح القحطاني في بداية اللقاء شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.

وأكد رئيس الجمعية على أن هناك إثارة لبعض الحالات الفردية يُستغل من قبل البعض ويعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة وإن هناك جهود بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل مشيراً إلى أهمية تبادل وجهات النظر بما يساهم في تفهم أفضل للقضايا الحقوقية المختلفة التي يتم طرحها.

من جهة أخرى، استقبل رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني مستشارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأوروبي السيدة لوبسا مانريكه حيث تطرق الحديث إلى بعض القضايا الحقوقية.

وفد الخارجية البريطانية يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/656255>

سلوى حمدي - الرياض

سلوى حمدي - الرياض

زار وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس ألود يرافقه سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس والوفد المرافق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس، وكان في استقباله رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري. وفي بداية اللقاء قدم القحطاني شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه، وقد أشار الوزير إلى التقدم الملحوظ في أحوال حقوق الإنسان في المملكة الملاحظ من دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية وقد تطرق الحديث لبعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الدول الأوروبية منها، ومواقف بعض البرلمانيين البريطانيين والأوروبيين من أوضاع حقوق الإنسان في المملكة مؤخراً، وأكد رئيس الجمعية على أن هناك إثارة لبعض الحالات الفردية يُستغل من قبل البعض ويعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة وأن هناك جهوداً بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.

وقد أكد رئيس الجمعية على ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها، كما تطرق الحديث إلى التطور في مجال مرفق العدالة في المملكة وتدريب القضاة وتقنين أحكام الفقه الإسلامي والجهود المبذولة في هذا المجال. وأكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، استقبل رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لويسا مانريكه مستشارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأوروبي وتطرق الحديث إلى بعض القضايا الحقوقية.



الخارجية البريطانية: المملكة تحترم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160126/Con20160126821342.htm>

عكاظ (الرياض)

أكد وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس ألود، أن هناك تقدماً ملحوظاً في أحوال حقوق الإنسان وتعزيزها في المملكة.

ونوه خلال زيارته للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس، برفقة السفير البريطاني لدى المملكة سايمون كوليس، ومديرة إدارة الخليج بالخارجية البريطانية جولي سكوت، والسكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني جرانث كالدور، ومستشارة السفير البريطاني ناغولا وودجت، إلى دخول المرأة في عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات

البلدية، متطرقاً إلى بعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الدول الأوروبية منها، ومواقف بعض البرلمانيين البريطانيين والأوروبيين من أوضاع حقوق الإنسان في المملكة. من جهته، قال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني: إن هناك إثارة لحالات فردية تستغل من قبل البعض وتعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة. مبيناً أن هناك جهوداً بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل. فيما أكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.



وزير بريطاني: في بلادي يجهلون تقدم حقوق الإنسان بالسعودية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250495&CategoryID=5

الرياض: الوطن

كشف وزير شؤون الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية توبياس إلود، عن جهل البريطانيين بالتقدم الملحوظ الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان، مؤكداً خلال زيارة وفد الخارجية البريطانية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنه أبدى وجهة نظره أمام برلمان بلاده حيال أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، والتقدم الملحوظ في هذا المجال، والذي قد يخفى على البعض. وأشار الوزير البريطاني إلى دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية كناخبة ومرشحة. فيما أكد سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية، وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في البلدين. وأشار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إلى أهمية تبادل وجهات النظر بما يسهم في تفهم أفضل للقضايا الحقوقية المختلفة التي يتم طرحها، وضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها. كما تطرق الحديث إلى التطور في مجال مرفق العدالة في المملكة، وتدريب القضاة، وتفتين أحكام الفقه الإسلامي.



أعضاء الشورى ينتقدون أداء 'التعليم' و25 توصية إضافية على تقريرها السنوي

إقرار توصية لدراسة ربط راتب متقاعدي 'التأمينات' بالتضخم.. ومعالجة عجز المؤسسة المالي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122747>

وافق مجلس الشورى يوم أمس الاثنين على خمس توصيات على التقرير السنوي للتأمينات الاجتماعية وقرر مطالبة المؤسسة بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد، كما دعاها إلى تضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن شركة حضانة للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأدائها التشغيلي والاستثماري، وشدد على مراجعة استراتيجيتها الاستثمارية بهدف رفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية، كما أقر توصية لمراجعة توزيع محفظة التأمينات الاجتماعية العقارية جغرافياً والحد من التركيز في مدينة الرياض؛ بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة.

الرحيلي: أشغلنا مديرات المدارس بالبحث عن عمال نظافة.. وسوء تنفيذ المدارس وخطورتها على الطلاب من ناحية أخرى، ناقش المجلس التقرير السنوي لوزارة التعليم وطالبت د. وفاء طيبة بتشكيل لجنة خاصة من لجان الإدارة والموارد البشرية، والتعليم والبحث العلمي، وحقوق الإنسان والهيئات الرقابية لدراسة أوضاع الفئات المتضررة من تعيينها على وظائف إدارية من شباب وشابات صدر أمر ملكي بتعيينهم على وظائف تعليمية ولكن تم تعيين هذه الفئة على كادر أو مرتبة أو مستوى غير الذي تستحقه، والتقدم للمجلس بالنتائج، وما يمكن أن يتخذ من قرارات حيالها، لرفعها للوزارات المعنية.

وأكدت د. طيبة على أن النظام الأساس للحكم يقوم على العدل والشورى والمساواة حسب الشريعة الإسلامية، ولا يضيع حق في دولة هذا نظامها، وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز باهتمامه بدعوة رئيسي هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والعاملين بهما، وذكر في كلمته "أن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق وتحقيق العدل" مشيرة إلى قوله حفظه الله "لا أريد في حياتي أن أسمع عن مظلوم، ولا أريد أن يحلمني الله وزر ظلم أحد أو عدم نجدة مظلوم، اللهم بلغ اللهم فاشهد".

وقدمت د. طيبة توصية تنص على تنسيق وزارة التعليم مع الوزارات ذات العلاقة تصحيح مسار تطبيق الأمر الملكي ١٢١/أ والتأكد من تعيين من صدر بحقهم الأمر الملكي على الكادر الصحيح والمرتبة الصحيحة التي تتفق مع شهاداتهم حسب النظام، مؤكدة أن تم تعيينهم على وظائف لم يؤهلوا لها، واستبعادهم من وظائف تم تأهيلهم لها، هدر للقوى البشرية، كما أن كثيراً ممن عينوا بناء على هذا القرار على الكادر الإداري أجبروا بعد ذلك على التدريس في تخصصاتهم العلمية للحاجة، وتسبب القرار في ضياع حقوق مادية لهؤلاء المواطنين لأنهم على كادر أقل في مميزاته من الكادر التعليمي الذي يفترض أن يعينوا عليه وفقاً للنظام.

ونبهت د. نورة العدوان على مخالفة وزارة التعليم لقرار مجلس الوزراء الصادر عام 1418 الذي يمنع قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية عدا من تقتضي الضرورة التحاقهم فيها من الطلاب القادمين من الخارج الذين لا تمكنهم ظروفهم الدراسية من الالتحاق بالمدارس السعودية فللوزير النظر في الموافقة في قبولهم مدة تحددها ظروف كل طالب في كل سنة بما لا يتجاوز ٣ سنوات، حيث أصدرت الوزارة قراراً للسماح بالتحاق الطلبة السعوديين في المدارس الأجنبية بشرط حصول هذه المدارس على ٧٠ في المئة في سجل التقويم الخاص بتصنيف المدارس وأن يكون المالك للمدرسة سعودي.

وقالت د. العدوان "الوزارة جهة تنفيذية لا تملك في نظامها مخالفة اللوائح الصادرة من مجلس الوزراء، والسماح للطلبة السعوديين بالالتحاق في المدارس الأجنبية هو قرار سيادي يمس الانتماء والهوية الوطنية ويتعين على الوزارة الرجوع عن هذا القرار والالتزام بتطبيق اللائحة الصادرة عن مجلس الوزراء وقد تقدمت للجنة بتوصية في هذا المضمون.

د. محمد آل ناجي يطالب بتعيين خريجات كليات المجتمع وطالبت العدوان عبر 25 توصية قدمها الأعضاء على تقرير وزارة التعليم، بتطبيق نظام العمل الجزئي للمعلمات وفقاً للقرار السامي الصادر في الثاني من رجب عام 1432 والقاضي باعتماد نظام العمل الجزئي والتي تسمح بتعيين معلمتين على وظيفة واحدة، ووضع الترتيبات النظامية لهذا النظام، مشددة على أهمية تنفيذ القرار السامي القاضي بسرعة إيجاد حلول للخريجات وقد تضمن الموافقة على الخطة التفصيلية والجدول الزمني للحلول العاجلة قصيرة المدى والحلول المستقبلية لمعالجة ودعم توظيف المرأة في مجال التعليم، مشيرة إلى مضي سبع سنوات على القرار السامي حدد المدة الزمنية لتطبيق نظام العمل الجزئي كحل عاجل بفترة ستة أشهر، وتابعت "نحن الآن في ١٤٣٧، وفي أواخر عام 1431هـ أي بعد ستة شهر من صدوره صرح مسؤولو الوزارة أن نظام العمل الجزئي للمعلمات في مراحله الأخيرة، وأنه دخل

حيز وضع الإجراءات النظامية لتطبيقه بعد إعداد مسودته الأولية من قبل لجنة مختصة من وزارتي الخدمة المدنية والتربية والتعليم...".

وأكدت العدوان أن تأخر وزارة التعليم في تطبيق نظام العمل الجزئي وفقاً للتوجيه السامي ترتب عليه خسائر كبيرة في مجال توفير فرص عمل جديدة للخريجات، وحرمان المعلمات من حقهن في نظام عمل له إيجابيات كبيرة فهو من الأنظمة المرنة التي تناسب وضع المرأة وأدوارها في الأسرة ويمنحها الخيار في طبيعة العمل، علاوة على معالجة مشكلة عدم انتظام بعض المعلمات في الدوام، وتحسين مستوى أداء المعلمة عن طريق تخفيف العبء عنها، والحد من الإجازات الطويلة للمعلمة، وتسديد الاحتياج الناتج عن تسرب المعلمات بسبب الاستقالة والتقاعد المبكر وهناك مدارس لديها احتياج ويتم معالجته بالنسبة لها من مدارس أخرى.

وانتقد أعضاء شورى أداء وزارة التعليم وعابت د. دلال مخلد الحربي على المجلس توصية تطالب وزارة التعليم بالاستعداد المبكر للعام الدراسي خاصة ما يتعلق بتوفير الكتب الدراسية، وأكدت أن ذلك من أوليات ما يجب أن تفعله الوزارة ومن المخجل خروج توصية في هذا الشأن من المجلس، وطالبت وزارة التعليم بتعديل أوضاع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا بناء على أمر ملكي على الكادر الإداري وليس التعليمي بإعادة النظر في القرار وإعطائهم حقهم بالتعيين على الكادر التعليمي الذي يستحقونه، وقدمت توصية في هذا الشأن وبررتها بخطأ تعيينهم في وظائف لم يؤهلوا لها واستبعادهم من وظائف تم تأهيلهم لها، كما أن القرار تسبب في ضياع حقوق مادية لهم لأنهم في وظائف أقل مما يفترض أن يكونوا عليه وفقاً للنظام.

وأكدت الحربي عدم الحاجة إلى إصدار نظام الجامعات ورأت أن من أهم سمات الجامعات التنوع وأن تكون كل جامعة مختلفة عن الجامعة الأخرى بأنظمتها وتدرسيها وتخصصاتها، مستدركة "ولا يعني هذا استقلالية الجامعات والتي هي غير مناسبة في هذه الفترة"، وقالت "لا.. لاستقلالية الجامعات في ظل تخطيط بعضها والفوضى التي تعمها من الداخل في غياب واضح للرؤية والهدف".

وطالبت رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية باعتماد تصنيف وطني خاص بالجامعات السعودية، والتأكيد على أهم المعايير في تصنيف الجامعات، وتفعيل البحث العلمي بشكل جاد وملمس بعيداً عن التنظير والتأطير، إضافة إلى تحقيق التوازن بين الإنجاز العلمي بين مختلف التخصصات الأكاديمية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلمية، وختمت د. الحربي "إن جامعاتنا الطامحة إلى نادي النخبة العالمية لا تحتاج إلى تكرار ما تفعله أفضل الجامعات العالمية بل عليها أن تبذل بأساليبها الخاصة في ظل محيطها المحلي والوطني".

وقال العضو محمد الرحيلي إن الوزارة تغض الطرف عن قصور المدارس الأهلية فيما يخص مبانيتها المستأجرة في ظل سكنية، ولاحظ تأخر تسليم المباني المدرسية وسوء تنفيذ بعضها، مؤكداً على أهمية مراجعة كفاءة تنفيذ مباني المدارس الحكومية، وأكد "أشغلنا مديرات المدارس بالبحث عن عمال نظافة وصيانة حيث تقوم الشركات المتعاقدة مع الوزارة بإسناد مهامها من خلال إعطاء مبالغ زهيدة للمديرات للبحث عن عامل نظافة..!" فيما لاحظ د. عبدالله المنيف انخفاض استحداث مدارس جديدة وقلة الصرف على صيانة المدارس القائمة رغم توفر المبالغ المالية المخصصة، كما دعا د. محمد آل ناجي إلى معالجة أوضاع خريجي كليات المجتمع الذين مضى على تخرجهم 12 سنة ولم يعينوا مع وجود الكثير من التخصصات في هذه الكليات التي لم يعد لها حاجة. وفي مداخلة حول المطالبات للأنشطة المدرسية التي ترهق أولياء الأمور لفت د. حامد الشراري إلى أهمية الحد من الأعباء المالية على أسر الطلاب، منتقداً الطلبات المالية المتكررة من المدارس، وعدم تطبيق التعاميم الخاصة بالحد من طلب المستلزمات المدرسية غير الضرورية التي يطالب بها بعض المعلمين والمعلمات، مقترحاً البحث عن آلية لتفعيل تلك التعاميم للحد من تلك الأعباء المالية المتزايدة على الأسر، وطالب د. أحمد الزيلعي بالرجوع لنظام الجامعات القديم الذي كان يضمن استقلاليتها التامة وليس كما هو الآن حيث أصبح وزير التعليم رئيساً ومرجعاً لها..!

واقترح د. سطات لنجاوي إعادة الهيكلة الإدارية للجامعات وتنويع مصادر الدخل بالتعاون مع القطاع الخاص لاستثمار مرافقها، وتفعيل الاستفادة من بيوت الخبرة والأبحاث الجامعية وتفعيل الدور الاستشاري لأعضاء هيئة التدريس بدلاً من التعاقدات الخارجية وإشراك القطاعات الاستثمارية بتوفير أساتذة متميزين وفتح أراض الجامعات ومبانيها للاستثمار، وإلغاء أو دمج التخصصات التي لا حاجة لها في سوق العمل، كما اقترح إيجاد نظام تعاقد مع الأساتذة السعوديين، وطالب بإنشاء مجالس أمانات للجامعات يمثل فيها المجتمع تعنى بوضع السياسات العامة لكل جامعة.

وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير وزارة التعليم انتقل المجلس إلى التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وبعد طرح توصيات لجنة النقل وتقنية المعلومات للمناقشة تساءل د. سامي زيدان عن مدى ملائمة القيمة المالية للغرامات المفروضة على شركات الاتصالات في مجال التنافسية مستشهداً بدفع إحدى شركات الاتصالات لغرامة قدرها عشرة ملايين ريال لتعطيلها تحويل الأرقام وتمرير المكالمات الدولية وقال "هل هذه الغرامة موجعة للشركة في ظل أرباحها الهائلة" داعياً إلى مراجعة الأنظمة للبحث عن الثغرات التي تنسب في هذه المخالفات، وطالب العضو عبدالمحسن المارك الوزارة

بالعمل على خفض رسوم الاتصالات لتناسب الدول المجاورة، ودعا العضو أحمد الحكمي إلى تجسير الفجوة بين العرض والطلب في عدد المتخصصين في هندسة تقنية المعلومات، فيما رأى آخر أن التقرير لم يتضمن معلومات عن الخطة الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات.



مندوبو الوزارة لأعضاء المجلس : لن نجيب عليكم

• صمت التعليم “إزاء ضعف المخرجات .. يصدّم الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160126/Con20160126821195.htm>

أصيب أعضاء مجلس الشورى بما اعتبروه «صدمة كبيرة» لرفض مندوبي وزارة التعليم الإجابة على تساؤل اللجنة التعليمية في المجلس عن أسباب ضعف مخرجات الجامعات على الرغم من الإنفاق العالي، إذ قال المندوبون «لن نجيب عليكم لأن سؤالك مبني على انطباع شخصي».

ورغم محاولة اللجنة التعليمية معالجة وضع الوزارة بتقديم 8 توصيات شديدة اللهجة على تقريرها، إلا أن أعضاء المجلس لم يروا كفايتها، لأهمية دور الوزارة، وتقدموا بـ 25 توصية إضافية.

عندما سأل الدكتور محمد آل ناجي عن أسباب ضعف مخرجات الجامعات على الرغم من الإنفاق العالي، جاء رد الوزارة بأن ضعف المخرجات يحتاج إلى إثباتات علمية أو مؤشرات إحصائية تدل على ذلك، وأن الوزارة لا يمكنها الإجابة على مجرد انطباع شخصي.

وبين آل ناجي أن ضعف المخرجات يتمثل في مؤشرات قياس الأداء التي يمكن من خلالها حصول الخريج على وظيفة سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، ولم يرد في التقرير نسبة الذين حصلوا على وظائف من خريجي كل كلية أو تخصص، مضيفاً أن بعض الكليات في جامعاتنا لا يجد خريجوها وظيفة، فمثلاً كليات المجتمع، التي لا تخلو أي جامعة منها، خصوصاً من البنات، وأيضاً خريجو أقسام الاقتصاد المنزلي، يشكون من عدم حصولهم على وظائف، ولا تزال الجامعات تصرف على هذه التخصصات الأموال الطائلة وتخرج منها الناس مع أن بعضها منذ 12 عاماً لم يتوظف أحد خريجها.

وأكد الدكتور حامد الشراري أهمية تطبيق التعاميم الخاصة بالمستلزمات المدرسية غير الضرورية التي يطالب بها المعلمون والمعلمات، وقال: «جاءت مناقشة التقرير تزامناً مع بداية الفصل الدراسي الحالي، إذ بدأت طلبات المدارس من ألوان وحقائب ومستلزمات دراسية، ما يحتم الحد من تلك الأعباء المتزايدة، خصوصاً المستخدمة في إقامة الأنشطة أو الوسائل التعليمية التي ليست واجبا، ويجب تنبيه الأهالي بالأمور غير المطلوبة عبر الرسائل الهاتفية».

تعديل أوضاع المعلمين

طالبت الدكتورة دلال الحربي بتعديل أوضاع المعلمين والمعلمات المعيّنين على الكادر الإداري، ورأت عدم استقلال الجامعات في الوقت الراهن حتى يتم ترتيبها من الداخل وفق المعايير المتعارف عليها، ولا ترى حاجة لإصدار نظام للجامعات، وطالبت بأن يكون لكل جامعة مسارها الخاص بها، رافضة استقلالية الجامعات في ظل تخبط بعضها في ظل غياب واضح للرؤية والهدف. وأضافت: «ليست هناك وصفة سحرية جاهزة لتكون أي جامعة من الطراز العالمي، رغم وجود عوامل لتحقيق هذا الهدف»، وبينت أنه من الخطأ تعميم تجارب عالمية معينة أو استنساخ خطط أجنبية ناجحة، ذلك أن أي قصة نجاح هي مدينة بالدرجة الأولى لبيئتها المحلية، أما العنصر الخارجي فهو محفز وداعم.

وقالت: «إن جامعاتنا الطامحة إلى نادي النخبة العالمية، لا تحتاج إلى تكرار ما تفعله أفضل الجامعات العالمية، بل عليها أن تبذل بأساليبها الخاصة في ظل محيطها المحلي والوطني». من جهته لاحظ الدكتور عبدالله المنيف، انخفاض إنشاء المدارس الجديدة، وقلة الصرف على صيانة المدارس القائمة، رغم توفر المبالغ اللازمة.

مجالس أمانات لرسم سياسات الجامعات

طالب الدكتور سطم لنجاوي، بإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في مرافق الجامعات لتنويع مصادر دخلها، وإنشاء مجالس أمانات للجامعات يمثل فيها المجتمع، تعنى بوضع السياسات العامة لكل جامعة، وإلغاء بعض التخصصات الجامعية التي لا يحتاجها سوق العمل.

وطالبت الدكتورة وفاء طيبة، بتشكيل لجنة خاصة من لجان الإدارة والموارد البشرية، والتعليم والبحث العلمي، وحقوق الإنسان والهيئات الرقابية، لدراسة جميع الفئات التي تم تعيينها على كادر أو مرتبة أو مستوى غير الذي تستحقه، والتقدم للمجلس بالنتائج، وما يمكن أن يتخذ من قرارات حيالها، لرفعها للوزارات المعنية.

وقالت: (إن النظام الأساس للحكم يقوم على العدل والشورى والمساواة حسب الشريعة الإسلامية، ولا يضيع حق في دولة هذا نظامها، وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين باهتمامه بدعوة رئيسي هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والعاملين بهما، وذكر في كلمته «إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق وتحقيق العدل»).

وقالت طيبة: «بعد مداخلتي على تقرير الخدمة المدنية الخاصة بالمعينين على البند ١٠٥ وبيان خسارتهم لحقوقهم، وفئة من الشباب المتقدمين للكادر التعليمي، الذين صدر بحقهم الأمر الملكي أ/ ١٢١ بتاريخ ١٤٣٢/٧/٢ لتعيينهم على وظائف تعليمية، وانتهى أمر كثير منهم بتعيينهم على الكادر الإداري، ومطالبة بعضهم بالتدريس للحاجة لخدماتهم رغم أنهم على كادر إداري، والغريب أن الجدول الخاص بالقوى البشرية في التقرير لم يشتمل على إداريين!! ولكن في جدول آخر ظهر فيه (مساعدون إداريون وعددهم 6867)، ولم يشتمل على الوظائف التعليمية الشاغرة، فالجداول مرتبكة، وغير مرقمة لأتمكن من الإشارة لها».

وانتقدت تكرار تقرير وزارة التعليم وقالت: «الوزارة ما زالت تكرر كل عام نفس البرامج والمشاريع، ولم يتمكن التقرير من عرض إنجازات الوزارة في موضوع رياض الأطفال بشكل واضح مفهوم، ويبدو لي - وأرجو أن أكون مخطئة - أن الوزارة ليس أمامها إستراتيجية واضحة لتطوير رياض الأطفال بنت على أساسها خطة للعمل محددة بزمان وآليات ومؤشرات أداء، فمنذ خمس سنوات الوزارة تكرر نفس الدراسات التجريبية وتصل إلى توصيات».

وأكدت الدكتورة حياة سندي أن السبب الرئيسي في عدم كفاءة التدريس في جامعاتنا وكلياتنا ليس في الأعداد الكبيرة للطلاب، وليس في قلة أعضاء هيئة التدريس أو طول اليوم الجامعي، أو عبء العمل التدريسي، فهذه كلها أسباب ثانوية، فالسبب الرئيسي هو أن أعضاء هيئة التدريس لم يعدوا للتدريس، وأن المدرس الجامعي قديما وحديثا يعلم طلابه وفق الأسلوب الذي تعلم به، ودون إتاحة الفرصة للطلاب بإعمال عقولهم وفكرهم لمواجهة المتغيرات والمستجدات، ما جعل المخرجات ضعيفة.

ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم

طالب مجلس الشورى، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد، وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة. وطالب المجلس، المؤسسة بتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن شركة حضانة للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأداءها التشغيلي والاستثماري. كما طالب المجلس، المؤسسة بمراجعة استراتيجيتها الاستثمارية بهدف رفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية.

وكشف تقرير المؤسسة، أن العجز الاكتواري للفترة من عام 1434 إلى عام 1494 يقدر بـ 121 مليار ريال، وهو ما يمثل 30 % من قيمة موجودات المؤسسة، كما كشف أن معدل الاشتراك المطلوب لتحقيق التوازن الاكتواري تجاوز 24 %، مما يعني وجود عجز اكتواري يعادل 6,8 % من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي.

من ناحية أخرى، نفت المؤسسة العامة للتقاعد، إيقاف معاش المتقاعدة المخصص لها عن خدماتها في حال زواجها، مؤكدة أن هذه المزايا حرص على مصلحة المشتركين. وفندت بعض اللغط الدائر حول إيقاف نصيب أرملة المتقاعد أو ابنته، بالتأكيد على «أن هذا الأمر يعد مؤقتا، ويعود لهما نصيبهما في حال الطلاق أو الترميل بشرط أن تكون المستفيدة غير موظفة على وظيفة خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري». ولفتت على لسان المتحدث الرسمي للمؤسسة فهد بن عبدالله الصالح، إلى أنه إذا كانت البنت متزوجة في حياة والدها المتقاعد فيتم إدراجها ضمن المستفيدين من الورثة في حالة طلاقها أو ترملها.

العدوان: إلحاق السعوديين بـ «الأجنبية» مخالفة

ترى الدكتورة نورة العدوان، أن قرار السماح للطلبة السعوديين الدراسة بالمدارس الأجنبية، مخالفة صريحة لقرار مجلس الوزراء، وهو عدم جواز قبول أي طالب بالمدارس الأجنبية ما عدا القادمين من الخارج، والموافقة على انتسابه للمدارس لمدة تحددها الظروف لكل طالب، ووزارة التعليم جهة تنفيذية، وسماعها للطلاب هو مخالفة واضحة. وطالبت بسرعة إيجاد حلول للخريجات، وقالت: «من الحلول العاجلة توظيف معلمتين في وظيفة واحدة (العمل الجزئي)، ما سيساهم في

الحد من الخسائر الكبيرة في استحداث وظائف جديدة وسيكون فيه فرصة أكبر للخريجات. وتساءل عضو المجلس محمد الرحيلي عن سبب غض الطرف عن المباني المستأجرة للقطاع الخاص، وقال: «أشار التقرير إلى رغبة الوزارة في التخلص من المباني المستأجرة في المدارس الحكومية فقط، إلا أنه من المؤلم أن يفرح أهالي الحي بمبنى مدرسة (عظم) ليس لشهر ولا شهرين، بل لأكثر من سنة، ويتضح أنه من المشاريع المتعثرة وبعد الانتهاء منه يزول الفرح، ويتحول الأمر لكابوس بسبب هبوط المبنى دون أن تعاقب الوزارة المقاول، ولا يتحرك المسؤول إلا بعد حدوث كارثة سقوط المبنى». وطالب وزارة التعليم بإيجاد الحلول الجذرية لنظافة المدارس، مضيفاً: «يجب ألا تتعاقد إدارة المشاريع مع شركة نظافة تعطي مديرات المدارس مبلغاً زهيداً للبحث بأنفسهن عن عاملات نظافة، وينشغلن بالبحث ومطاردة العمالة المنزلية عن مهامهن الأساسية». وكانت اللجنة التعليمية قد طالبت في توصياتها الوزارة بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة.

الشورى يثمن موقف رئيس «الأمة» الكويتي
ثمن رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالموقف المشرف لرئيس مجلس الأمة في دولة الكويت الشقيقة مرزوق بن علي الغانم، خلال مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في العاصمة العراقية بغداد، إذ سجل اعتراضه على ما تضمنته كلمة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني فيما يتعلق بالملكة العربية السعودية.

وأشاد رئيس مجلس الشورى في افتتاح جلسة المجلس العادية الثالثة عشرة أمس، بالموقف النبيل غير المستغرب لرئيس مجلس الأمة الكويتي والمجلس، الذي يجسد معاني الأخوة والعلاقات الوثيقة بين المملكة ودولة الكويت وشعبيهما الشقيقين، سائلاً الله العلي القدير أن يديم على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمن والأمان، وأن يديم علينا هذه اللحمة.

اتجاه لتعديل مواعيد جلسات الشورى
يتجه مجلس الشورى لتغيير مواعيد انعقاد جلساته، وتشير المعلومات إلى أن الآلية الجديدة التي تدرسها الإدارة العليا في المجلس، عقد الجلسات على مدار الأسبوع، ولا تعقد في الأسبوع الذي يليه، في محاولة لترشيد المصروفات. وكان عدد من الأعضاء طرحوا في جلسة أمس مقترحات لتطوير آلية عمل المجلس ولجانه المتخصصة، وإعطاء اللجان المتخصصة قدراً أكبر من الوقت لإنجاز أعمالها، ومن تلك المقترحات، تخصيص أسبوع للجلسات العامة. ويدعو المقترح لتخصيص الأسبوع الآخر لاجتماعات اللجان المتخصصة لإنجاز أعمالها، بحيث يكون لديها متسع من الوقت لدراسة الموضوعات دراسة وافية وشاملة، كونها جزءاً مهماً وأساسياً في صناعة وصياغة القرار النهائي داخل المجلس.

ويتيح هذا المقترح للجان الصداقة الفرصة لعقد اجتماعاتها مع ضيوف المجلس من لجان الصداقة في البرلمانات الدولية خلال الأسبوع الذي لا تعقد فيه الجلسات العامة.

استقدام «المنزلية» من جيبوتي والنيجر
وافق مجلس الشورى على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي في النيجر، كما وافق على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية مع وزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري في جيبوتي. وطالب الدكتور عبدالمحسن المارك، بتخفيض رسوم الهواتف المحمولة والثابتة وباقات الإنترنت لتتماشى مع أسعار الدول المجاورة، لافتاً إلى أن رسوم الجوال والإنترنت في المملكة باهظة، وترهق الأسر، خصوصاً أن كل فرد في الأسرة يستخدم الجوال والإنترنت. وأوصت اللجنة في تقريرها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإسراع في إقرار الإستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• الشورى: مطالبات بخفض رسوم الاتصالات والإنترنت

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثانی 1437 هـ - 26 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13633970>

الرياض - فداء البديوي

طالب أعضاء في مجلس الشورى بخفض رسوم الاتصالات والإنترنت، معتبرينها «مرهقة» للمواطن، مبينين الحاجة إلى درس هذا الأمر في ظل الأرباح الكبيرة التي تحققها شركات الاتصال على حساب المواطنين، فيما هاجموا نظام التعليم العام والجامعي، مؤكدين ضرورة العمل قبل العام الدراسي، وبناء المدارس بالشكل المطلوب ومعالجة المشاريع المتعثرة، إضافة إلى الإسراع في إصدار نظام التعليم العام.

ودعا عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالمحسن المارك، إلى خفض رسوم الاتصالات والإنترنت التي وصفها بأنها لا تزال مرهقة للمواطن، خلال مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للتقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1435-1436 هـ، فيما تساءل عضو الشورى الدكتور سامي زيدان عن مدى ملائمة القيمة المالية للغرامات المفروضة على شركات الاتصالات في مجال التنافسية، وطالب عضو الشورى أحمد الحكمي بضرورة تجسير الفجوة بين العرض والطلب في عدد المهنيين العاملين في مجال تقنية المعلومات، ضمن برنامج جلسة الشورى العادية الـ 13 التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ. في الوقت الذي أشاد آل الشيخ بالموقف المشرف لرئيس مجلس الأمة في دولة الكويت مرزوق الغانم -خلال مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في العاصمة العراقية بغداد- بعدما سجل اعتراضه على ما تضمنته كلمة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني تجاه السعودية، واصفاً موقف رئيس مجلس الأمة الكويتي ومجلس الأمة بالنبيل وغير المستغرب، لافتاً إلى تجسيد ذلك لمعاني الأخوة والعلاقات الوثيقة بين المملكة والكويت وشعبيهما. إلى ذلك، أوصت اللجنة في تقريرها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإسراع في إقرار الإستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات، والتنسيق مع وزارة المالية في ما يتعلق بالموافقة على مشاريع وموازنات تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية، من خلال إلزام تلك الجهات باستخدام النظم الإدارية والمالية، وكذا بنية الاتصالات وتقنية المعلومات المعتمدة من الوزارة، كما أوصت اللجنة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء لجنة خاصة؛ لفض ما ينشأ من منازعات تتعلق بأنظمة التعاملات الإلكترونية الحكومية.

من جانب آخر، ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، في شأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1435-1436 هـ، حيث أوصت اللجنة الشورية وزارة التعليم بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة، مع دعوتها للإسراع في إصدار نظام التعليم العام ومراجعة خطط الوزارة الخاصة بالمباني المدرسية؛ لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي، والعمل على معالجة تعثر المشاريع، والمطالبة بالاستعداد للعام الدراسي قبل بدء العام الدراسي بوقت كافٍ.

وأمام ذلك، لم ترَ عضو الشورى الدكتورة دلال الحربي حاجة إلى إصدار نظام الجامعات، وطالبت بأن يكون لكل جامعة مسارها الخاص بها، في الوقت الذي رأت الحربي عدم استقلال الجامعات في الوقت الراهن حتى يتم ترتيب الجامعات من الداخل وفق المعايير المتعارف عليها. فيما دعا الدكتور سطات لنجاوي إلى إلغاء بعض التخصصات الجامعية التي لا تحتاج إليها سوق العمل، وطالب بإنشاء مجالس أمانات للجامعات يمثل فيها المجتمع، تعنى بوضع السياسات العامة لكل جامعة، كما طالب بإشراك القطاع الخاص في الاستثمار بمرافق الجامعات لتنويع مصادر دخلها.

وفي ما يتعلق بالتعليم الجامعي لاحظ عضو الشورى الدكتور عبدالله المنيف انخفاض إنشاء المدارس الجديدة وقلة الصرف على صيانة المدارس القائمة، على رغم توفر المبالغ اللازمة، فيما نبهت عضوة الشورى الدكتورة دلال الحربي إلى ضرورة تعديل أوضاع المعلمين المعيّنين على الكادر الإداري، ولفت عضو الشورى الدكتور حامد الشراري إلى أهمية تطبيق التعاميم الخاصة في المستلزمات المدرسية غير الضرورية التي يطالب بها بعض المعلمين والمعلمات، وطالب عضو الشورى محمد الرحيلي وزارة التعليم بإيجاد الحلول الجذرية لنظافة المدارس. فيما انتقدت عضوات اقتقاد وزارة

التعليم للاستراتيجية الواضحة لتطوير رياض الأطفال، في الوقت الذي يفترض الاهتمام بالمحتوى المقدم لطلاب ما قبل التعليم العام ورفع كفاءة القائمين عليه، كما لاحظنا تأخر تطبيق نظام الدوام الجزئي للمعلمات على رغم حاجة المعلمة والمدرسة إليه؛ إذ إنه سيعطي العجز في المدارس في المناطق النائية، ويوفر المزيد من الفرص الوظيفية التي تناسب المرأة.

وفي اتجاه متعلق بالتقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 1435-1436 هـ، طالب «الشورى» المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدرس ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي؛ للمحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد، كما طالبها بتضمين تقاريرها المقبل معلومات تفصيلية عن شركة «حصانة» للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأداءها التشغيلي والاستثماري، كما طالب بمراجعة إستراتيجيتها الاستثمارية؛ لرفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية.

ودعا مجلس الشورى «التأمينات الاجتماعية» إلى مراجعة توزيع محفظتها العقارية جغرافياً، والحد من التركيز في مدينة الرياض؛ بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة.

إلى ذلك، وافق المجلس على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في السعودية ووزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري في جيبوتي، كما وافق على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في السعودية ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي في النيجر.



• الأمان الأسري: 13 في المئة من المراهقين عُنِفوا جنسياً.. ونصفهم • مهمّل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13633974>

الدمام - رحمة ذياب

أكدت دراسة صادرة عن برنامج الأمان الأسري الوطني أن 13 في المئة من بين 18 ألف مراهق على مستوى المملكة، تعرضوا للعنف الجنسي، فيما تعرّض 53 في المئة إلى الإهمال، فيما تصدر العنف الجسدي والنفسي أنواع العنف بواقع 80 في المئة.

وأوضحت الدراسة أن المستوى المعرفي في قضايا العنف الأسري في المملكة متدنٍ جداً، مشيرة إلى أن 2 في المئة فقط من بين 5700 مهني تدريبوا على برامج العنف الأسري. وأفادت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف بوجود ارتباط بين علاقة خبرات الطفولة السيئة والإصابة بالأمراض المزمنة والنفسية، لافتة إلى أن الطفولة الآمنة ربما تصاب بالسكري بنسبة 11 في المئة، بينما الطفولة السيئة تكون معرضة للإصابة بنسبة 23 في المئة، أما ضغط الدم يكون عرضة للطفولة الآمنة بنسبة 14 في المئة، والسيئة بنسبة 35 في المئة.

وقالت خلال أمسية بعنوان: «العنف الأسري من الصمت إلى التشريعات، نظمها صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة بالدمام أمس: «إن تعاطي المخدرات يصل بين الأطفال الأكثر أماناً نسبة 3 في المئة، أما الأطفال المعنفون فيقع بين 17 في المئة منهم، والاكنتاب يصل إلى 5 في المئة بين الأطفال الأمنين، و 21 في المئة لدى المعنفين»، مشيرة إلى أنه خلال الشهر الماضي طُبّق نظام جديد لحماية الأطفال ضمن أنواع العنف يتمثل في معاقبة الأب الذي يسلم مركبة لابنه الذي يقل عن 18 عاماً، بناء على نظام حماية الطفل من الإيذاء. وأفادت بأن ضحايا العنف الذين يصلون المؤسسات لا يمثلون سوى 5 في المئة من واقع المشكلة، وذلك بناء على الدراسات المسحية، مبيّنة أن الكثير من تلك الجهات تركز على الحلول للمشكلات الحالية من دون القيام بتقصي أو بحث عن الحالات من خلف أسوار المنازل. وذكرت أن الخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري متنوعة، منها خط مساعدة الطفل الذي تعمل فيه 22 مستشارة بعد حصولهن على برامج

تدريبية يتراوح بين 3 إلى 6 أشهر، حول التعامل مع المكالمات والحالات، مبيّنة أن الخط الهاتفي للبرنامج سيكون على مدار اليوم ابتداء من منتصف 2016.

وأضافت: «إن تدني مستوى التدريب يتطلب مجموعة من برامج التدريب، وفي برنامج الأمان الأسري الذي يعمل به 84 شخصاً، موزعين على 3 فروع في المناطق الرئيسية، وسيتم افتتاح مراكز أخرى تابعة له، كما يعمل البرنامج على زيادة المعرفة المهنية للمتعاملين مع النساء والأطفال من التخصصات التدريبية كافة، ولدينا 9 دورات سنوية تقوم بها لكل فئة يتشارك فيها رجال أمن وقضاة ومحامين ومهنيين، سعياً إلى تضافر الجهود في مواجهة العنف الأسري، كما يبلغ عدد لجان الحماية الأسرية 17 لجنة تعمل في 13 منطقة»، منوّهة إلى أن الطفل الذي يعيش تجارب سيئة وعنف مباشر أو عنف قاسٍ يعاني من اضطرابات، لافتة إلى أن الدراسات تفيد بأن الأمراض الجسدية تؤثر على العقل والتفكير مستقبلاً.

ربع مليون مكالمات
كشفت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن خط مساندة الطفل استقبل العام الماضي ربع مليون مكالمات من جميع مناطق المملكة، مبيّنة أن أبرز المشكلات هي الأسرية ثم المدرسية ثم الإيذاء، منوّهة إلى أن 60 في المئة من المتصلين أطفال. وشددت على ضرورة التركيز على قضية العنف بصورة أكبر سعياً إلى معالجتها والتصدّي لها، مبيّنة أن الحد من حالات العنف الجنسي يعتمد على شخصية الطفل والعلاج، لافتة إلى أن البرنامج الوطني يقمّ دورات لأطفال المدارس تتنوع بين العنف الأسري والتحرش الجنسي والتنمر، مؤكدة أن 5 إلى 10 في المئة من بين أطفال معرضين للعنف الجسدي في السعودية، وواحد في المئة معرضين للعنف الجنسي من كل 10 أطفال، معظمهم من الذكور.



• التعليم " لملك المدارس: اهتموا بالكبار وذوي الاحتياجات

الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13633968>

الرياض - سعد الغشام - تبوك - فايز العنزي
طالب المدير العام للتعليم في منطقة الرياض محمد المرشد، رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في التعليم بتوسيع دائرة المستفيدين من التعليم الأهلي؛ ليشمل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار ورياض الأطفال. وقال المرشد خلال لقائه، أمس، 20 من المستثمرين والمستثمرات ومديري ومديرات المدارس الأهلية والأجنبية من المنطقة الشرقية وجدة: «إن التعليم الأهلي أصبح شريكاً أساسياً في التنمية في بلادنا، وأسهم في استيعاب عدد هائل من المدارس والطلاب والمعلمين، وهذا المستوى الكمي لا بد من أن يصحبه ارتفاع في المستوى النوعي لتحقيق المخرجات التعليمية المنشودة».

وشدد على دور المستثمرين في مجال التعليم؛ كونهم شركاء في التنمية التعليمية، داعياً رجال الأعمال الآخرين إلى الاستثمار في مجال التعليم، خصوصاً أن التعليم بيئة خصبة للاستثمار، مطالباً إياهم بالتركيز على البيئة المدرسية الجاذبة والمحفزة والكوادر المؤهلة والمسؤولية في الالتزام بسياسة التعليم والجودة والإبداع والتنوع والتعدد لتشمل قائمة المستفيدين من التعليم الأهلي فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار ورياض الأطفال. من جهته، أوضح مدير إدارة المدارس الأجنبية والبرامج الدولية بتعليم الرياض نمي أبانمي، أن اللقاء بالمستثمرين يأتي انطلاقاً من سعي وكالة التعليم الأهلي في وزارة التعليم إلى الاستفادة من التجارب المميزة في الميدان التربوي وتعزيز تبادل الخبرات التعليمية والتربوية بين المستثمرين ومديري المدارس الأهلية. وأشار إلى أن البرنامج يهدف إلى الاستفادة من خبرات الملاك في فتح آفاق جديدة في مجال الاستثمار في القطاع التعليمي والأهلي، ودرس افتتاح مدارس أهلية أو عالمية جديدة في منطقة الرياض، ونقل خبرات منطقة الرياض التعليمية إلى مدن ومحافظات المملكة والاطلاع على بعض

النماذج للمباني المدرسية الأهلية والعالمية، كما سيناقش أوضاع التعليم الأهلي ومشكلاته، والتحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم الأهلي والأجنبي.

إلى ذلك، شرعت الإدارة العامة للتعليم في منطقة تبوك أخيراً، في توحيد ألوان الحافلات المدرسية للمدارس الأهلية كافة في المنطقة، وهي أول إدارة تعليمية على مستوى المملكة تتخذ هذه الخطوة؛ لتمييزها عن حافلات النقل العام، وخلق بيئة نقل آمنة للطلاب والطالبات، تطبيقاً لتوصيات لقاء مجلس التعليم الأهلي في تبوك في دورته الأخيرة.

وقال مدير إدارة التعليم الأهلي والأجنبي في «تعليم تبوك» خالد العمري، في بيان أمس (الاثنين): «إن الموصفات الموحدة واللون الموحد للحافلات يأتي ضمن العناية بهذه الوسيلة، وما يتبعها من عمليات وإجراءات أكثر احترافية»، معتبراً عملية النقل المدرسي باتباع احتياطات السلامة «رافداً مهماً وداعماً لخدمة العملية التعليمية والميدان التربوي».

ولفت العمري إلى أنه سيتم توحيد ألوان الحافلات المدرسية في المدارس الأهلية في تبوك تبعاً باللون الأصفر، وهو اللون المستخدم في الحافلات المدرسية على مستوى العالم؛ لتنبية السائقين والمحيطين وتوخي الحذر، ومراعاة خط سير باصات المدارس والوقوف المتكرر، لما فيه أمن الطلاب والطالبات وسلامتهم.



مجلس الوزراء يوافق على الضوابط الخاصة بتجزئة الأراضي الزراعية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016 م
<http://www.alhayat.com/Articles/13628105>

الرياض - «الحياة»

وافق مجلس الوزراء في جلسته اليوم (الاثنين)، في قصر اليمامة بمدينة الرياض على الضوابط الخاصة بتجزئة الأراضي الزراعية.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود المجلس على فحوى مشاوراته ونتائج مباحثاته مع كل من الرئيس الصيني شين غين بينغ ورئيس وزراء باكستان نواز شريف ووزير الخارجية الأميركي جون كيري ورئيس وفد الجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) اللورد جوبلنق.

ووفق "وكالة الأنباء السعودية" (واس)، ثمن المجلس ما أكدّه خادم الحرمين خلال محادثاته مع الرئيس الصيني من سعي البلدين معاً للاستقرار وتعزيز السلم والأمن في المنطقة والعالم، والتشديد على أن التحديات التي تواجه العالم وفي مقدمها الإرهاب تتطلب تكاتف المجتمع الدولي لمحاربته وتقدير المملكة للصين جهودها في هذا الإطار، وضرورة تأكيد المجتمع الدولي على المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ليسود الأمن والسلام بين الدول.

وأبرز مجلس الوزراء ما أثمرته زيارة الرئيس الصيني للمملكة من تعزيز التعاون والصداقة بين البلدين التي شهدت نمواً مضطرباً خلال الـ 25 عاماً الماضية، ومن ذلك، توقيع حكومتي المملكة والصين على 14 اتفاق ومذكرة تفاهم، للإسهام في تعزيز وزيادة تعميق التعاون الوثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والإنسانية والعسكرية والأمنية والطاقة وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وتجسيدها لارتفاع بالعلاقات السعودية - الصينية إلى علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

وعدّ المجلس تدشين خادم الحرمين مشروع شركة "ينبع أرامكو ساينوبك للتكرير" (ياسرف) في الرياض وافتتاحه مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية في الرياض امتداداً لدعم واهتمام القيادة الرائدة والسابقة لكل ما هو في مصلحة المملكة ومؤسساتها المختلفة والمواطنين، وثمره لسياسات حكومية واضحة، وطاقات مبدعة متعلمة ومنتجة من المواطنين المخلصين العاملين في المنشآت العملاقة، والاستفادة المثلى لمختلف موارد الوطن.

وأشاد مجلس الوزراء بما حملته زيارة نواز شريف من تعزيز وتوثيق العلاقات الأخوية بين المملكة وباكستان.

وأثنى المجلس على البيان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي استجابة لدعوة المملكة، الذي دان الاعتداءات على بعثات المملكة الدبلوماسية في طهران ومشهد ووصفها البيان بأنها خرق واضح لاتفاق فيينا للعلاقات الدبلوماسية في العام 1961، واتفاق فيينا للعلاقات القنصلية العام 1963، وأن هذه الاعتداءات تتنافى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة.

ونوه المجلس بالبيان الصادر عن مجلس التنسيق السعودي المصري في اجتماعه الرابع في مقر رئاسة مجلس الوزراء المصري بالقاهرة واستكمال مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله وتأكيد أهمية إنجاز باقي المهمات. وعبر المجلس عن إدانته واستنكاره الشديد للهجومين الإرهابيين على جامعة شمال غربي باكستان، ووسط العاصمة الأفغانية كابول، وأسفرا عن سقوط العديد من القتلى والجرحى، وتأكيد أن هذه الأعمال الإجرامية تتنافى مع مبادئ الإسلام وتعاليمه والقيم والمبادئ الإنسانية.

واستمع مجلس الوزراء إلى جملة من التقارير حول الأوضاع ومستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، والملف السوري وأهمية تطبيق مقررات مؤتمر "جنيف 1"، وما اتفق عليه في اجتماعات فيينا ونيويورك، وكذلك آخر المستجدات وتطوراتها في اليمن.

وأطلع المجلس على عدد من أعمال ونتائج المؤتمرات والندوات التي أقيمت في المملكة خلال الأسبوع الماضي. وأطلع مجلس الوزراء على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في دراستها، وأطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على الضوابط الخاصة بتجزئة الأراضي الزراعية، وذلك على النحو الآتي:

1- السماح بتجزئة الأراضي الزراعية المملوكة بموجب صكوك شرعية مستكملة للإجراءات الشرعية والنظامية الواقعة في منطقة الرف الرسوبي (مياه غير متجددة)، وذلك على امتداد تكاوين (العرب، الجبيلة، وادي حنيفة، طويق) التي لا يُعول عليها كمصادر لمياه الشرب، والأراضي الواقعة في منطقة الدرع العربي (منطقة المياه المتجددة).

2- السماح بفرز وإفراغ الأراضي الزراعية الآتية:

أ - الأراضي المتبرع بها أو المبيعة للجهات الحكومية أو لشركة تدير مرفقاً عاماً.

ب - الأراضي المخصصة للأوقاف الخيرية.

ج - الأراضي التي نزلت الدولة ملكيتها.

د - الأراضي المفصولة بقنوات الري الحكومية بمحافظة الأحساء ومنطقة الجوف، وكذلك المفصولة بطرق رئيسة معتمدة أو خطوط أبراج الكهرباء أو المفصولة بأودية أو جبال أو أملاك الغير.

هـ - الأراضي الزراعية المطلوب تجزئتها بسبب توزيع الأنصبه بين الورثة الشرعيين، أو حالات البيع السابقة سواء بيعت الأرض بالكامل أو جزء منها، وسواء استكملت إجراءات تجزئتها أو لم تستكمل.

3 - تكون التجزئة أو الفرز بموجب مخطط معتمد من وزارة الشؤون البلدية والقروية، وعلى الوزارة التنسيق مع وزارة الزراعة لوضع الضوابط والاشتراطات الفنية لهذا المخطط وفقاً لموقعه بالنسبة إلى النطاق العمراني المعتمد للمدن والمحافظات أو الحيز العمراني للقرى، على أن يكون الحد الأدنى لمساحات المزارع بعد التجزئة 10.000 م² للمزارع الواقعة ضمن مراحل التنمية بالنطاق العمراني المعتمد أو الحيز العمراني، وألا تقل مساحات المزارع الناتجة من التجزئة للمزارع الواقعة ضمن حد حماية التنمية أو خارجه عن 50.000 م².

4 - تشكيل لجنة في وزارة الزراعة بمشاركة كل من وزارة المياه والكهرباء ووزارة الشؤون البلدية والقروية، تتولى إعداد لائحة تتضمن جميع الأحكام التفصيلية لتنظيم وضبط التنمية على الأراضي الزراعية، والرفع بما يتم التوصل إليه في هذا الشأن.

ثانياً: قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الدفاع أو من ينوبه بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة ماليزيا للتعاون العلمي والتقني والصناعي في مجال الدفاع الوطني، والتوقيع عليه، والرفع عما يتم التوصل إليه.

ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق إطارى بين وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الموارد المائية والكهرباء في جمهورية السودان في شأن الشراكة في الاستثمار الزراعي في "مشروع أعالي عطبرة الزراعي"، الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 21 - 1 - 1437هـ.

رابعاً: قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الخارجية أو من ينييه بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في الجمهورية الإندونيسية في مجالات الوثائق والمحفوظات، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (11 / 4) وتاريخ 11 - 3 - 1437هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق تعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية كوريا في مجال النقل البحري، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 12 - 5 - 1436هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سادساً: قرر مجلس الوزراء تفويض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو من ينييه بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الماليزية لمكافحة الفساد في مجال منع الفساد ومكافحته، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات ونقل بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، على النحو التالي:

- 1 - تعيين عبدالرحمن بن عبدالله بن مبارك المسعود على وظيفة وكيل الوزارة لشؤون الأفواج بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة الداخلية.
- 2 - نقل الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالمحسن السويد من وظيفة وكيل إمارة منطقة جازان بالمرتبة الخامسة عشرة في إمارة منطقة جازان إلى وظيفة مدير عام الإدارة العامة للمجاهدين بذات المرتبة في وزارة الداخلية.
- 3 - تعيين الدكتور محمد بن عبدالعزيز بن حمد الجرباء على وظيفة خبير نظامي / أ بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الخبراء في مجلس الوزراء.
- 4 - تعيين أحمد بن عبدالله بن سعود بن مسلم على وظيفة مستشار للشؤون الأمنية بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الداخلية.
- 5 - تعيين بندر بن راشد بن محمد آل سليمان على وظيفة مستشار شرعي بالمرتبة الرابعة عشرة بالمحكمة العليا.
- 6 - تعيين المهندس محمد بن سليمان بن صالح السويل على وظيفة مدير عام فرع الوزارة في منطقة الرياض بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الإسكان.

كما اطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العدل، ووزارة البترول والثروة المعدنية، عن أعوام مالية سابقة، وقأحات المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.



ترقب لإجابات وزير العمل بشأنها تحت قبة الشورى.. اليوم ارتفاع البطالة.. تزايد الوافدين.. هروب العمالة.. أسعار الاستقدام.. ملفات تنتظر الحسم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437هـ - 26 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122749>

الرياض - عبدالسلام البلوي
يخضع أداء وزارة العمل للمناقشة والمساءلة تحت قبة مجلس الشورى اليوم الثلاثاء من خلال حضور وزيرها مفرج الحقباني في جلسة جعلها المجلس مفتوحة أمام وسائل الإعلام، وينتظر المواطنون والمتابعون والمراقبون أجوبة الوزير على اسئلة حيوية ومهمة خاصة في ظل تكرار الانتقادات لأداء الوزارة على مدى سبع سنوات متتالية تم فيها مناقشة تقاريرها السنوية تحت قبة الشورى، لعدة ملفات في مقدمتها مكافحة البطالة وتوطين وظائف القطاع الخاص، وتحديد الأجور وحمايتها وإستراتيجية التوظيف التي أعدتها وأقرها مجلس الوزراء قبل أكثر من ست سنوات، وقال أعضاء ان واقع سوق العمل يؤكد توقف تنفيذها تماماً وأن الوزارة بعيدة عن أهدافها وقد ارتفعت البطالة لتتجاوز 11% وتعدى عدد

العاطلين والعاطلات 651 ألفاً، وطالبوا بالربط بين وزارات العمل والتعليم العالي والتربية والتعليم قبل دمجها والمالية في مجال توفير وظائف للشباب السعودي ومعرفة حجم وقدرة سوق العمل على القدرة في الاستيعاب، مؤكداً أن خطط التنمية والتوظيف تعاني الإهمال، مشددين على وضع استراتيجية واضحة بين الجهات الحكومية، ومنادين بإلزام الوزارة بإصدار تقرير شهري أسوة بمعظم الدول يسمى تقرير التوظيف يبين جهودها في توظيف المواطنين ووضع سوق العمل السعودي وأبرز المتغيرات كل ما يتعلق باستقدام العمالة الأجنبية.

ومن الملفات الساخنة، التأشيرات سواء للجهات الحكومية التي بلغت عام التقرير الأخير 104 آلاف، أو للعمالة المنزلية التي أصدرت الوزارة لصالحها 847 ألفاً و927 تأشيرة، وأسعار الاستقدام التي لم تخل مناقشات الشورى لأداء الوزارة من انتقاداتها والمطالبات المتكررة بمعالجتها وضبط أسعارها، والتحذير من خطورة العمالة الهاربة على الأمن والاقتصاد والتي تجاوزت في أحدث تقارير الوزارة 530 ألفاً من القطاع الخاص و86 ألفاً و549 عاملاً وعاملة منزلية ويشكل ذلك نسبة 60% من المستقدمات، مقترحين تشكيل لجنة خاصة لدراسة ملف الاستقدام، وتقديم الحلول الناجعة سواء كانت تشريعية أو توصيات تسهم بمعالجة مشاكله المتعدد، ومستغربين تفاقم مشاكل ندرة العمالة المنزلية وشكوى الكثير من العوائل على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول المصدرة للعمالة المنزلية مثل الفلبين والهند وسيرلانكا، مطالبين الوزارة ببيضاء موقفها من عدم تفعيل هذه الاتفاقيات والتحرك نحو حل الصعوبات التي تمنع تفعيلها، وداعين في تقارير سابقة إلى التدخل السريع والفعال في سوق الاستقدام ووضع لوائح وضوابط تحدد أسعار رسوم الاستقدام لكل بلد والحاجة إلى ضبط أسعار مكاتب الاستقدام بلانحة توظيف للحد من الارتفاع غير المبرر للأيدي العاملة.

ولن يمر لقاء الوزير دون التطرق لمكاتب التوظيف الأهلية، والمطالبات المتكررة التصدي لظاهرة العمالة السائبة، وتنبيه المجلس إلى الفتن والتراخي الذي أتى عقب الحملات التصحيحية بشأن العمالة الوافدة بعد فترة من انطلاقها مشددين على أهمية استمرارها وعدم توقفها منعاً لعودة هذه العمالة.

أداء وزارة العمل كان محل انتقاد دائم ومطالبات من أعضاء الشورى منذ عام 1431 وحتى تقرير الوزارة للعام المالي 351436 الذي ناقشه المجلس قبل ثلاثة أشهر فأعضاء الشورى يطالبون العمل بتنفيذ استراتيجية التوظيف بعد أن أظهر هذا التقرير انخفاض توظيف المواطنين بنسبة 38% كما أظهرت تقارير سبقتها ارتفاع موافقة العمل على استقدام أكثر من مليون وافد في عام واحد مقابل توظيف 91500 مواطن، إضافة إلى أن المؤشرات التي أظهرتها تقارير أخيرة لوزارة الاقتصاد والتخطيط، ضعف السعودة في بعض القطاعات ومدى تعاون التخطيط والعمل لكل ما يخص توظيف المرأة، ومصير 33 قراراً ومرسوماً بشأن توظيف المرأة لا يتم تطبيقها بالكامل، قد تسهم في معالجة ارتفاع عدد العاطلات اللاتي تجاوز عددهن في آخر إحصائية 392 ألفاً ارتفع عدد العاطلات في عام التقرير 351436 إلى أكثر من 31 ألف عاطلة، وتعددت مطالب أعضاء الشورى فيما يخص تأنيث المحلات التي تبيع المستلزمات النسائية وأهمية تقييم المرحلة الأولى والثانية والثالثة في هذا البرنامج وتساؤلات عن مدى نجاح المرحلتين خاصة.

ورغم تبرير وزارة العمل انخفاض التوظيف الجديد بنسبة 36% مقابل تسجيل إضافة حقيقية في عدد العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص، وانخفاض معدل العائد من بنسبة مرتفعة وصلت 56% بمقدار 322 ألف موظف وموظفة، إلا أن أعضاء شورى في مناقشة تقاريرها شددوا على إيجاد آلية لجذب الشباب للعمل في القطاع الخاص والإفادة بأسباب ارتفاع معدل البطالة بين الجنسين وإزالة كل العوائق الخاصة بعمل المرأة لتعمل في بيئة مناسبة لها خاصة، وأن يعاد تصنيف المنشآت في برنامج نطاقات ليس بحسب عدد موظفيها وإنما بحسب نشاطها ومدى جاذبيتها للأيدي العاملة الوطنية، وتفعيل برامج العمل عن بعد والعمل الجزئي والأسر المنتجة نظراً لما تحققه من فرص عمل متنوعة تناسب تنوع الأيدي العاملة وظروفها، داعين إلى التصدي بطريقة عملية لظاهرة التوظيف الوهمي خصوصاً في المؤسسات الصغيرة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، والتحقيق في أسباب تضاعف أسعار العمالة المنزلية وارتباط ذلك بإنشاء شركات الاستقدام. ومن أبرز الانتقادات الموجهة لوزارة العمل من خلال أداء صندوق تنمية الموارد البشرية عدم وجود خطة واضحة لدى الصندوق لتطوير آلية تقنية تحقق متطلبات وزارتي العمل والخدمة المدنية ومصلحة الإحصاءات العامة عن عدد طالبي العمل في القطاعين الحكومي والخاص والجهات الأخرى المستفيدة وعدد فرص العمل المتاحة وأعداد المواطنين الذين تم تعيينهم في القطاعين خلال السنة الواحدة واستخراج إحصائيات أولية اجتماعية واقتصادية خاصة بالمسجلين في قواعد البيانات، والمطالبة بسرعة تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل وتفعيل دوره. ورصدت لجنة في الشورى على صندوق تنمية الموارد بطناً في عملية تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل واعتبرت ما تحقق في هذا الشأن بسيط ومتواضع رغم أهمية هذا المرصد في توفير الإحصائيات والمؤشرات والمعلومات والبيانات الصحيحة والحديثة والدقيقة عن القوى العاملة وفرص سوق العمل ليتاح لصانعي القرار ورسمي السياسات من اتخاذ القرارات المناسبة في مجال القوى العاملة، كما أن بعض القطاعات الكبرى العاملة ضمن منظومة النشاط الاقتصادي في المملكة مثل التشييد والتشييد والصيانة، مازالت

تستعين بشكل كبير ومتزايد بالعمالة الوافدة رغم إمكانية استيعابها لأعداد كبيرة من القوى البشرية الوطنية إذا توفرت لهم الحوافز المالية المستحقة. إلى ذلك ومن أحدث قرارات الشورى طالب المجلس قبل 40 يوماً بمعالجة التكاليف المرتفعة للاستقدام بما في ذلك العمالة المنزلية وفقاً لإحدى فقرات قرار سابق للمجلس ينص على تحديد قيمة البنود الإفرادية لتكاليف استقدام العمالة المنزلية والعمل على الحد من المبالغة في ذلك، كما شدد على تقييم برنامج نطاقات للتحقق من مدى ملاءمته لمجالات وأحجام الشركات والمؤسسات، وفعاليته في اعتماده على رفع تكلفة العمالة الوافدة لتحقيق الميزة التنافسية للمواطن، ودوره في التوطين للوظائف، ودعا الوزارة إلى مراجعة وتطوير معايير وآليات إصدار التأشيرات بما يحقق المرونة والتوافق بين الاستقدام وحاجة المجتمع وأصحاب الأعمال لسوق العمل. ونادى المجلس بتكامل جهود الجهات ذات العلاقة مع وزارة العمل لضبط إجراءات التوطين في منشآت القطاع الخاص، والإسراع في تطوير قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة السعودية، وربطها آلياً بمرصد سوق العمل السعودي، وكذلك تكثيف الزيارات التفتيشية والتنسيق مع الجهات العلاقة لتوفير الإمكانات المادية اللازمة لذلك، واتخاذ التدابير المناسبة لرفع كفاءة موظفيها في مجال خدمة العملاء.



سجل الأسرة يوثق زواج المسيار

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=250411&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
كشف قانوني أن سجلات الأسرة الذي بدأت الأحوال المدنية أمس باستخراجها للمرأة المتزوجة والمطلقة والأرملة بهدف تسهيل أمورهن وإنهاء إجراءاتهن لدى الجهات الحكومية والخاصة، تستر المعددين وتكشف زوجات المسيار.
ستر المعددين
قال المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي لـ "الوطن" إن "نظام سجل الأسرة الذي بدأ تطبيقه أمس يمكن الرجل المعد من استخراج أكثر من سجل إذا كان لديه أبناء من أكثر من زوجة، وهذا الإجراء سيساعد في ستر الأزواج المعددين، بحيث لا يمكن للزوجة معرفة أن زوجها معد، في الوقت نفسه يكشف السجل عن زواج المسيار، حيث يعطي الزوجة المسيار أحقية إثبات نسب أبنائها".
وأضاف، أن "هذا السجل سيمكن الأم من الحصول على وثيقة تثبت علاقتها بأبنائها، ويقضي على الابتزاز الذي تتعرض له، عندما يتعسف الأب أو المطلق في منح الأبناء بطاقات عائلة لإنهاء إجراءاتهم في الجهات الحكومية، ومن بينها المستشفيات".
وأوضح الخولي أن "سجل الأسرة يثبت نسب أبناء الزوجة لها، وبذلك يقضي على جهل بعض الآباء واستغلالهم لمطلقاتهم بعدم قيامهم بإنهاء إجراءات أبنائهم إلا بعد دفع مبلغ معين، أو المماطلة في الحضور، مما يتسبب في تأخير إنهاء إجراءات الأبناء في الجهات الحكومية".
وأشار إلى أن "من فوائد سجل الأسرة أيضاً إثبات الأم نسب أبنائها إليها، وبالتالي إثبات حقهم في الميراث، ويفيد أيضاً في حال كان الأب فاقداً الأهلية، ولا يستطيع إنهاء إجراءات أبنائه"، إضافة إلى أن سجل الأسرة لا يفيد في سفر الأم مع الأبناء إلى خارج المملكة، حيث يستلزم ذلك موافقة من الجهات المختصة.
سجل اختياري

أوضح المتحدث الرسمي لوكالة الأحوال المدنية محمد الجاسر لـ "الوطن" أن "قرار استخراج سجل الأسرة للمطلقة والأرملة والمتزوجة لتسهيل الإجراءات عليهن جاء بعد دراسة وافية من الجهات المختصة، فيموجب سيمكن للمرأة الحصول على وثيقة رسمية تشمل جميع تفاصيل التابعين لها، وتمكنها من مراجعة أي قطاع يتطلب وجود إثبات للتابعين"، مشيراً إلى أن السجل لا يغني عن الهوية الوطنية، وسيكون استخراجها اختياريًا.
وأضاف أن "هذا السجل سيمكن المطلقة والأرملة والمتزوجة العديد من المزايا، حيث سيساعد في تخفيف العبء عنهن، وإنهاء كافة الأمور المتعلقة بأبنائهن، وتمكين من لديها أبناء من أكثر من زوج من تسجيلهم في سجل واحد، وهو ما يضمن

لها حقوقها وأبنائها، كذلك يمنح المتزوج القدرة على استخراج أكثر من سجل أسرة، وتسجيل كل زوجة وأبنائها في سجل مستقل".
وأوضح الجاسر أن "سجل الأسرة الجديد لا يحمل صورة للمرأة، وإنما يتضمن جميع أسماء أبنائها وسجلاتهم المدنية"، مبينا أن استخراج الهوية الوطنية شرط أساسي للحصول على سجل الأسرة.



812 ألف خريج على قائمة انتظار الوظائف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250484&CategoryID=5

الدمام: زينة علي
يتربق نحو 812 ألفاً من الجامعيين المتقدمين لبرنامج جدارة للتوظيف، بينهم نصف مليون امرأة، إعلان جدول الاحتياجات السنوية للوظائف الذي تنشره وزارة الخدمة المدنية على موقعها ويحوي برنامج التوظيف السنوي للوظائف الحكومية. وأعلن المتحدث الرسمي للوزارة حمد المنيف أنه سيتم الإعلان عن الاحتياج خلال اليومين المقبلين، مشيراً إلى أن وزارته ستعلن خطة الإعلانات الوظيفية، مبنية على ما يردها من احتياجات الجهات الحكومية.
يتربق نحو 812234 متقدم لبرنامج جدارة للتوظيف، بينهم نصف مليون امرأة وجميعهم من حاملي الشهادات الجامعية، إعلان جدول الاحتياجات السنوية للوظائف والذي تنشره وزارة الخدمة المدنية على موقعها ويحوي برنامج التوظيف السنوي للوظائف الحكومية، إذ أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية حمد المنيف عبر حسابه الرسمي بتويتر بأنه سيتم الإعلان عن الاحتياج خلال اليومين المقبلين.
خطة الإعلانات الوظيفية
أوضح المنيف أن الوزارة ستعلن خطة الإعلانات الوظيفية مبنية على ما يرد للوزارة من احتياجات الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن دور الوزارة يتمثل في شغل الوظائف التي ترد لها من الجهات الحكومية وليست لها علاقة بتحديد عدد ونوعية مقرات ومطلوبات شغل الوظائف.
ويتوقع أن يكون توزيع الوظائف على فترتين، تتضمن كل فترة طرحاً للوظائف المشمولة بلائحة الوظائف الصحية، والوظائف المشمولة بسلم الموظفين العام، والوظائف المشمولة بسلم الوظائف التعليمية وجميعها تكون عبر فترتين زمنيتين متتابعتين للرجال والنساء.
مؤهلات المتقدمين
سجل موقع جدارة حسب آخر إحصاء للموقع في 1436، أكثر من نصف مليون امرأة بعدد 571648 يمثلون نسبة 70% من المتقدمين على الموقع والمتنظرين أن تشملهم الاحتياجات الوظيفية للعام الحالي، في حين كان نصيب المتنظرين من الذكور نحو 30% من المتقدمين بعدد 240586، وتتوزع شهادات المستهدفين بالوظائف عبر جدارة بين الدبلوم وحتى الدكتوراه، إذ تجاوز عدد المتقدمين حاملي شهادة البكالوريوس 80% من المسجلين في الموقع، تلاهم حاملي الدبلومات بنسبة 18% والحاصلون على شهادات الماجستير نحو 1% في حين كان من ضمن المسجلين 180 مواطناً حاصلاً على درجتي الدكتوراه والزمالة.

اللاجئون .. وأوروبا المتغيرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/26/article_1024814.html

كلمة الاقتصادية

أخذ أوروبا الحماس في التعاطي مع تدفق اللاجئين إليها قبل عام، وذلك من منطلق إظهار وجهها الإنساني، فضلا عن الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تلتزم البلدان الموقعة عليها باستقبال اللاجئين، ولا سيما أولئك الذين يأتون من مناطق النزاعات، والبلدان التي تشكل مخاطر على حياتهم. ورغم تفاوت الترحيب باللاجئين بين دولة وأخرى، إلا أن جميع بلدان أوروبا حرصت على ألا تدخل في نطاق الانتقادات والهجوم عليها من جانب المجتمع الدولي، خصوصا أن معظم اللاجئين الفارين إليها يأتون بالفعل من مناطق عامرة بالمخاطر والقتل والتدمير. وبعيدا عن بعض بلدان أوروبا الشرقية التي أظهرت وجهها مروعا أحيانا للاجئين مثل بلغاريا والمجر والتشيك ومقدونيا، فإن بقية الدول الأوروبية، خصوصا تلك التي تتمتع بأوضاع اقتصادية جيدة، التزمت بكل الاتفاقات الدولية بهذا الخصوص.

غير أن الأمور في هذا المجال لا تبقى "سما على عسل". فالحكومات في البلدان المرحبة باللاجئين تتعرض أيضا لضغوط داخلية، ربما تؤثر فيها على الصعيد الانتخابي في مرحلة لاحقة. وهذه الحكومات تسعى للمواءمة بين التزاماتها الدولية ومشاعرها الإنسانية، ومتطلبات الساحة الداخلية على الصعيد السياسي. فألمانيا التي تصدرت قائمة الدول الأكثر ترحيبا باللاجئين، بدأت في التراجع في زخم إقبالها عليهم. وكذلك فعلت دول مثل النمسا والدنمارك والسويد. وكلها دول تحظى بسمعة راقية في مجال رعاية اللاجئين والمهاجرين بشكل عام. يضاف إلى ذلك، أن الجهات الرافضة للاجئين في البلدان الأوروبية، تستغل بصورة كبيرة بعض المخالفات التي يقوم بها بعض اللاجئين، وكذلك انضمام لاجئين من بلدان لا تنطبق عليهم قوانين اللجوء. هؤلاء في الواقع يبحثون عن حياة أفضل، وليسوا هاربين من المخاطر. بدأ التدقيق في هويات اللاجئين بصورة محكمة، وسن القوانين الجديدة التي تضبط اللجوء بما في ذلك المساعدات والمعونات الاجتماعية التي توفرها الحكومات لهم. ومن بين هذه الإجراءات، تلك المتعلقة بفرض ضرائب على اللاجئين الذين يعملون في بلدان اللجوء نفسها، حتى ولو كانت مداخيلهم منخفضة، بل حددت سقفا يصل إلى عشر سنوات لتقاضي هذا النوع من الضرائب. ومما لا شك فيه، أن الحكومات المشار إليها ستحقق عوائد ربما توازي ما تنفقه على اللاجئين أنفسهم وأحيانا قد تزيد. بل أعلنت سويسرا أنها ستصادر أي أموال تصل إلى ألف فرنك سويسري من أي لاجئ مقابل إيصال بالمبلغ. وهذا أمر لم يحدث في السابق، باستثناء إذا ضبط اللاجئ عبر المصارف أنه يمتلك أموالا، وعادة ما تكون هذه الأموال مرتفعة.

تغيرت قواعد اللعبة في مسألة التعاطي مع اللاجئين في أوروبا. فألمانيا وحدها استقبلت أكثر من 1.1 مليون لاجئ في أقل من عام واحد. ورغم أوضاعها الاقتصادية الأفضل قاطبة في القارة الأوروبية، إلا أن حكومة المستشار أنجيلا ميركل، لم تستطع الصمود أمام الحراك المحلي الألماني الداعي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بهذا الشأن، على أمل في جعل بلادهم أقل جاذبية للاجئين بشكل عام. وكان واضحا أيضا أن الاتحاد الأوروبي متفق على مبدأ تقييد الإجراءات، من خلال الاتفاقات التي أبرمها مع تركيا، لجعلها المحطة الأخيرة أمام اللاجئين، وليس أي دولة أوروبية أخرى. وقد خصص أموالا وصلت حتى الآن إلى ثلاثة مليارات يورو لتركيا لدعمها في مواجهة أزمة اللاجئين الكبرى التي تشهدها. المرحلة المقبلة ستكون مختلفة تماما على الساحة الأوروبية حيال اللاجئين. والتفاوت في الترحيب باللاجئين واحتضانهم سيبقى حاضرا بين دولة وأخرى، وكل شيء مرتبط بالساحة الداخلية قبل الساحة الخارجية، كما أن المعايير السياسية ستكون حاضرة بصورة أكبر.

مجلس القضاء الأعلى ينصف المرأة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/656305>

سلطان عبد العزيز العنقري

حكم قضائي فيه إنصاف لمرأة مطلقة تدرس في الخارج سمح فيه قاضٍ منصف، في محكمة الأحوال الشخصية بالرياض لمطلقة بالسفر خارج البلاد برفقة ابنتها، ورد كافة الادعاءات التي تقدم بها طليقها المعارض على سفر ابنته إلى الخارج، كما أشارت إليه صحيفة الوطن، تفعيلاً لقرار مجلس القضاء الأعلى بأن «يعامل طلب الإذن بالمحضور خارج البلاد معاملة المسائل المستعجلة». القاضي كسر المقولة القائلة أن غالبية القضاة في صف الرجل دون أدنى اعتبار للمرأة؟! وهنا لنا وقفة مع هذا الحكم القضائي المنصف للمرأة. فنحن هنا ليس فحسب نصفق للقاضي بل وكذلك نصفق وبحرارة لمجلس القضاء الأعلى. المرأة المطلقة أو المنفصلة سواء كانت مبتعثة أو غير مبتعثة تعاني الأمرين من بعض الأزواج الذين يبتزون مطلقاتهم أو المنفصلين عن زوجاتهم، ووسيلة الابتزاز والضحية هم الأطفال الأبرياء الذين يذهبون ضحية تعسف الأزواج والانتقام من طليقاتهم، والتحسير بهن نفسياً واجتماعياً ومادياً وصل بأحدهم أن يطلب وبكل وقاحة مبلغ مائة ألف ريال من أجل منح حضانة طليقته لطفل عمره سنتان! وعند موافقتها لدفع المبلغ رفض وتمسك بالطفل! والحالة الأخرى لزوج مرافق لزوجته، التي تدرس في الخارج، تم القبض عليه من قبل الشرطة في أمريكا في قضية عنف للزوجة وللأطفال وهرب من أمريكا بعد أن استولى على جميع رواتبها ومدخراتها وهي أكثر من نصف مليون ريال؟! وأصدر نائب مدعي عام الولاية مذكرة اعتقال بحقه عند دخوله أمريكا، ولم يتوقف عند هذا الحد بل وقام بأخذ الأطفال معه طفلة ٥ سنوات، وطفل ٧ سنوات، وما زال محتجزهم إلى يومنا هذا، ولأكثر من سنة ونصف لم ترهم والدتهم، والقاضي يرفض طلبها بالطلاق أو الخلع بحجة أن عليها أن تأتي إلى المحكمة في عنيزة لإتمام الخلع والموضوع سوف يكمل عامه الأول؟! على الرغم من أنها وگلت محامياً لها بإنهاء إجراءات الخلع «الذي لا يحتاج إلا لعبارة واحدة فقط تقول» إنني أكرهه وأخاف على نفسي من الفتنة»، وإذا كان له مهر تردّه له وانتهينا، وهي تدرس الدكتوراه في بعثة حكومية، وعليها التزامات دراسية لا تستطيع الحضور.. (والحالتان أعرفهما لمن يريد إنصافهما من قبل جمعية وهيئة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية). الزوجة تعاني الأمرين في المحاكم في حالة الطلاق أو طلب الخلع أو فسخ العقد، بينما الزواج رباط مقدس فإما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان. الزوج العاقل السوي عندما يتزوج ابنة الناس فإنه يأخذها من بيت أهلها معززة مكرمة وعندما لا يحصل وفاق واتفاق أو نصيب فعليه أن يرجعها إلى بيت أهلها مكرمة معززة.

قفزة حقوقية.. والعبرة في التطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثاني 1437هـ - 26 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122620>

د. زهير الحارثي

لم تزل العدالة تشكل هاجسا مهيمنا على الوعي الاجتماعي منذ المجتمعات البدائية القديمة والى يومنا هذا، على اعتبار ان مضمونها يحقق رضا الضمير وقناعة الذات، ومن يتمعن في التحولات الفكرية والثقافية والاجتماعية والصراعات والحروب وما نتج عنها من اهتمام بحقوق الانسان، يصل إلى قناعة واضحة تتمثل في وجود قواسم مشتركة بين ما جاءت به الأديان وما توصلت إليه الثقافات من مفاهيم ومبادئ، فغايتها واحدة، وان اختلفت المرجعية والظروف التاريخية.

طبعاً يرى البعض أن حقوق الإنسان في الفكر الغربي الحديث كانت قد صدرت عن (العقل)، في حين أنها صدرت في الإسلام عن (النص).

وفي هذا بعض الصحة، إنما الأكثر صحة هو أن الشريعة الإسلامية جاءت بأحكام شمولية تكرر مفاهيم العدل والتسامح والإخاء والمساواة، وبالتالي فحقوق الإنسان وحدة متماسكة وغير قابلة للتجزئة يتمتع بها جميع الناس دون تمييز، مرتكزين في ذلك على النص القرآني الكريم (ولقد كرّمنا بني آدم).

ان مفهوم حقوق الإنسان شكّل في وقتنا الراهن مصدراً جديداً للشرعية لأي نظام سياسي، بل وتحدياً للأفكار التقليدية للمدرسة الواقعية حول العلاقات الدولية، ما نتج عنه تحول في مفهوم الدولة وواجباتها.

ومن النادر أن يخلو بلد من البلدان من انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها البلدان المتقدمة وتلك التي حققت طفرات نوعية في تنميتها الاقتصادية ومؤسساتها الدستورية، وأشاعت الحريات بمختلف مضامينها وقد تتفاوت المعايير من بلد إلى آخر إلا أن الدول النامية كان لها النصيب الأكبر من تلك الانتهاكات.

وفي هذا السياق جاء مشروع نظام «المحكمة العربية لحقوق الإنسان» بمبادرة من مملكة البحرين، وتطورت المبادرة لتأخذ طريقها إلى جامعة الدول العربية التي أقرت المشروع وسمّيت المنامة مقرأً لها.

ان أهمية القرار في تقديري تكمن في استتعار صانع القرار العربي بأهمية وجود كيان ومركز عدالة يصون حقوق الإنسان. هذا المسار يُعد تحولاً لافتاً في العقلية السياسية العربية لان ملف حقوق الانسان في العالم العربي ظل هامشياً وظلامياً ان جاز التعبير ولم يحظ باهتمام مواز للملفات الأخرى من تنمية ونهضة. ويجدر الإشارة هنا الى وجود تجارب ماثلة وجهود منظمات دولية نحو تأسيس محاكم لحقوق الانسان، فقد أسست منظمة مجلس أوروبا ومقرها مدينة ستراسبورغ الفرنسية محكمة أوروبية لحقوق الانسان تضم 47 قاضياً. واعتمدت منظمة الدول الأميركية في واشنطن تأسيس محكمة أميركية لحقوق الانسان تضم 7 قضاة ومقرها مدينة سان خوسيه في جمهورية كوستاريكا. كما أسس الاتحاد الأفريقي محكمة أفريقية تضم 11 قاضياً ومقرها مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا.

وفي ظل هذا التوجه العالمي، جاء إنشاء محكمة عربية لحقوق الانسان ليؤكد وجود إرادة سياسية تدفع باتجاه تعزيز احترام حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية، وتمثل ضماناً مهمة وآلية مناسبة لصون وحماية الحقوق على الصعيدين التشريعي والقضائي. كما تسد النقص الموجود حالياً في الميثاق العربي لحقوق الانسان فضلاً عن تحقيق التكامل بينه وبين المعايير الدولية لحقوق الانسان.

الموافقة السياسية على هذه الخطوة الحقوقية تعني استتعار العرب بضرورة ايجاد محكمة تتخذ قرارات ملزمة بدلاً من لجنة حقوق الانسان الحالية التابعة للجامعة العربية التي تُعد هيئة شبه قضائية، ولا تقدم سوى توصيات فقط. وهذا يعني الاتجاه بمسار أكثر رفقاً فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان. لأنه لا قيمة من وجود الحق دون وجود آلية حماية تمنع من الاعتداء عليه.

هناك من يرى ان إنشاءها ينطلق من بعدين أولهما قانوني بمعنى ان المحكمة توفر حماية قانونية لحقوق الانسان على الصعيد الإقليمي كونها ضمانات حقوقية فاعلة والآخر اداري هيكلي فالجامعة العربية تفتقر لنظام مؤسسي شامل لحماية حقوق الانسان ما يعني ضرورة سد هذه الثغرة القانونية.

هذه المحكمة ليست بديلا عن القضاء الوطني للدول الأعضاء وإنما إحدى الأدوات الإضافية لحماية حقوق الانسان وهذا لا يعني انها تتدخل في شؤون الدول. كما انه يُعول عليها في أن تؤسس السوابق القضائية المرشدة لتشريعات حقوق الانسان بما يفرضي لوحدة تشريعية بين الدول الأعضاء لاسيما انها لا تشابه المحاكم الدولية الأخرى التي أنشئت في مناخات تختلف ظرفيا وسياسيا وثقافيا عن المجتمعات العربية.

ومن باب الموضوعية يجب التنويه هنا بوجود تحفظات وملحوظات لدى بعض المنظمات الحقوقية على النظام الأساسي للمحكمة والتي تتلخص في "عدم إتاحة الإمكانية للأفراد بالادعاء أمام المحكمة، والسماح بذلك فقط للدول والمنظمات المجتمع المدني المعترف بها من قبل الدول نفسها، ومدة ولاية قضاة المحكمة وكيفية اختيارهم، وآليات التقاضي نفسها، ومقر المحكمة، وغيرها". ويرى بعض الحقوقيين كذلك ان النظام الأساسي للمحكمة العربية يتعارض مع الأنظمة الأخرى التي تعتمدها المحاكم الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، سواء لجهة السماح للأفراد باللجوء الى المحكمة الأوروبية أو السماح لمنظمات حقوقية بالقيام بذلك.

كما ان البعض الآخر يردد ان النظام الأساسي لا يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وان المحكمة لن تكون أداة فعالة بما في ذلك المسائل المتصلة باستقلال المحكمة وقضاتها، والقانون المطبق واختصاص المحكمة، ومقبولية القضايا. وعلى أي حال كل ما سبق نقاط أثيرت ولا زالت تُتداول وارى انه من الحكمة الاطلاع عليها وفحصها ودراستها من قبل المعنيين والإجابة عنها قبولاً او تفنيداً حتى لا يتعثر تطبيق النظام.

صفوة القول: تشكيل هذه المؤسسة الحقوقية العدلية يُعد نقلة نوعية والمأمول ان تدفع المحكمة العربية لحقوق الانسان بواقع جديد يكرس العدالة ويتجاوز تراكمات الانتهاكات التي عاشتها الكثير من الدول العربية عبر وضع آليات لعملها تستوعب مكونات مجتمعاتها ومقوماتها بتنوعها الثقافي والاجتماعي ومراعاة تعددها الاثني والمذهبي فضلاً عن الديني.



كاريكاتير

الأحوال المدنية تبدأ باستخراج سجلات أسرة للأمهات السعوديات



الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26
يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1122665>

استبعاد 50 ألفاً من مستلقي بدل العدوى



عكاظ

عكاظ
نابض الحقيقة
www.okaz.com.sa

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء
16 ربيع ثاني 1437 هـ - 26
يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160126/Cartoon201601266816.htm>